مصادر معلومات الزراع عن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة الزراعية والعوامل المرتبطة بمستويات معارفهم وتطبيقهم لتلك القوانين في بعض قرى محافظة البحيرة

د. الصاوي محمد أنور الصاوي
أستاذ مساعد الإرشاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية

د. صفاء أحمد فهيم البندارى
باحث معهد بحوث الإرشاد الزراعي
والتنمية الريفية- مركز البحوث الزراعية

تاريخ التسليم: ٢٠٠٨/٩/١٨ تاريخ القبول: ٢٠٠٨/ ١١/١٣

الملخص

استهدف البحث تحديد مصادر معلومات المبحوثين عن قوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية، والأهمية النسبية لتلك المصادر من وجهة نظرهم، وكذلك تحديد مستويات معارف المبحوثين بكل من: قوانين وتشريعات حماية البيئة المدروسة، وعقوبات مخالفتها، وإدراك أهميتها، ومستوي تطبيقهم لها (كمتغيرات تابعة) بالإضافة إلي تحديد معنوية العلاقة بين تلك المتغيرات التابعة وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة والممثلة للخصائص المميزة للمبحوثين وقد أجري هذا البحث على عينة عشوائية بلغ قوامها ٢٢٣مبحوثاً تم إختيارهم بنسبة ٧% من مجموع الحائزين بكل قرية من قرى الدراسة الثلاثة بالإستعانه بجداول الأرقام العشوائية و قد تم جمع البيانات الميدانيةباستخدام إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية، وتم معالجة البيانات كميا، واستخدم في عرض وتحليل النتائج كل من: الجداول التكرارية و النسب المئوية والمتوسط الحسابي ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون .

وأظهرت النتائج أن أبرز مصادر معلومات المبحوثين عن القوانين و التشريعات المدروسة تمثلت في المرشد الزراعي، ومدير الجمعية الزراعية وأن أبرز مشاكل تنفيذ القوانين والتشريعات المدروسة من وجهة نظر المبحوثين تمثل في غياب شرطة البيئة، وعدم تناسب العقوبات مع حجم الإضرار بالبيئة، وتعدد الجهات المعنية بتنفيذ قوانين وتشريعات حماية البيئة، كما تبين أن (٧٣,٦%) من إجمالي المبحوثين يقعون في فئتي مرتفعي ومتوسطي مستوى المعرفة بالقوانين والتشريعات المدروسة. وكانت هناك علاقة إرتباطية مغزوية بين مستوى معارف المبحوثين بالقوانين والتشريعات المدروسة كمتغير تابع وكل من: الإتصال الإعلامي، والمشاركة في الأنشطة الإرشادية والوعي بالممارسات الضارة بالبيئة، والمعرفة بعقوبات مخالفة تلك القوانين كما تبين أن (٨٦,١%) من إجمالي المبحوثين يقعون في فئات منعدمي ومنخفضي ومتوسطي المعرفة بالعقوبات المنصوص عليها في حالة مخالفة القوانين والتشريعات المدروسة. وأن هناك علاقة إرتباطية مغزوية بين مستوى معارف المبحوثين بعقوبات مخالفة القوانين كمتغير تابع وكل من: الإتصال الإعلامي، والمشاركة في الأنشطة الإرشادية ومستوى المعرفة بالقوانين والتشريعات، وإدراك أهميتها، ومستوى تطبيق المبحوثين لتلك القوانين المدروسة .

وأظهرت النتائج أن هناك إرتفاع في مستوى إدراك المبحوثين لأهمية القوانين والتشريعات المدروسة حيث جاء (٩٠,١%) في فئتي المستوى الإدراكي المتوسط والمرتفع كما تبين وجود علاقة إرتباطية مغزوية بين مستوى إدراك المبحوثين لأهمية القوانين والتشريعات المدروسة كمتغير تابع وكل من: السن، والمستوى التعليمي للمبحوث، وإجمالي عدد أفراد الأسرة، وإجمالي حيازة الأرضية، والإتصال الإعلامي، ومستوى المعرفة بالقوانين والتشريعات المدروسه، وبالعقوبات المقررة في حالة مخالفتها.

كما أظهرت النتائج إرتفاع مستوى تطبيق المبحوثين للقوانين والتشريعات المدروسة حيث جاء (٩٧,٣%) في فئتي متوسطي ومرتفعي مستوى التطبيق كما تبين أن هناك علاقة إرتباطية مغزوية بين مستوى تطبيق المبحوثين للقوانين والتشريعات المدروسة كمتغير تابع وكل من: الإتصال الإعلامي ومستوى المعرفة بالعقوبة المقررة في حالة المخالفة.

المقدمة والمشكلة البحثية

خلق الله الإنسان وهيئ له البيئة الصالحة التي يستمد منها كل مقومات حياته، ويتضح ذلك في قوله تعالى "الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون" الآية (٢٢) من سورة البقرة .

وتشكل البيئة الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على احتياجاته، ويمارس فيها علاقاته، وهي ليست مجرد عناصر طبيعية كالماء والهواء والتربة والمعادن ..... إلخ وإنما هي كما جاء في تعريف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية " رصيد الموارد المادية والإجتماعية المتاحة لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته " (العزبي وملوخية : ٢٠٠٥) (الفقي : ١٩٩٩)، ويشير (علي : ٢٠٠١) إلى أن البيئة وحدة متكاملة تضم كل ما يحيط بالإنسان، وتتفاعل مكوناتها في تناسق وترابط وثيق حسب قوانين ونظم كونية وقواعد منضبطة ومتوازنة.

ويشير الواقع المحسوس إلى أن الإنسان لم يعطي البيئة حقها في الصيانه والحماية، بل انه في سعيه لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية تجاهل التكاليف البيئية الباهظة غير واع أنه يفسد في الأرض ويهدد عناصر البيئة ويخل بتوازنها، ومن مظاهر لختلال التوازن البيئى ما اصطلح على تسميته بالتلوث البيئى والذى يعرفه (World Bank- 1978) بأنه كل ما يؤدى الى التأثير على

نوعية الموارد البيئية وعدم ملاءمتها وفقدانها لخواصها، ويعرفه (Odum- 1985) بأنه أى تغيير فيزيائى أو كيميائى أو بيولوجى يؤدى الى التأثير الضار بالهواء أو الماء أو الأرض أو بصحة الانسان والكائنات الحية، ولذلك تفاقمت المخاطر البيئية وزادت مشكلات تلوث البيئة، وتفاقمت مشاكل الغذاء والطاقة، وأصبحت قضية البيئة من أهم مشكلات العصر التي تشغل كل الدول سواء المتقدمة أو النامية لأنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بإقتصاديات تلك الدول (القصاص : ١٩٧٨) .

و زاد الإهتمام بالمحافظة على البيئة في مصر منذ السبعينات وذلك على كافة المستويات العلمية والتشريعية والتنفيذية وأسفر ذلك عن صدور القرار ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شئون البيئة كحلقة وصل بين مختلف الوزارات والهيئات ذات الإرتباط بقضايا البيئة والمنوط به إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذ المشروعات البيئية وإعداد التشريعات اللازمة لحماية البيئة (عباس و آخرون :١٩٩٦)، ومما لا شك فيه أن التشريعات والقوانين قد لا تفي وحدها بتحقيق الهدف منها حيث يتطلب الأمر مساندة الرأي العام، وتنمية الوعي، وتعميق الفهم بالعلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته (محروس & وهبة : ١٩٩٦) .

ومن هنا تتضح أهمية مصادر المعلومات التي تتيح قاعدة عريضة من الحقائق والمعلومات والمفاهيم المرتبطة بقضايا البيئة ومصادر تلوثها والأساليب اللازمة للمحافظة عليها والقوانين والتشريعات التي تحرم الإعتداء عليها وتنظم صور التفاعل الصحيح مع عناصرها الأمر الذي يوضح ضرورة جعل قضايا البيئة وإستنزاف مواردها وتلوثها محوراً رئيسياً من محاور إهتمامات الجهاز الإرشادي الزراعي بإعتباره أحد الأنظمة التعليمية غير الرسمية التي تشجع الزراع على تبني أنماط سلوكية إيجابية تجاه البيئة الريفية بكل عناصرها، وفي هذا الصدد يوضح (العادلي : ١٩٧٢) أن الإرشاد الزراعي يقوم بالعديد من الأدوار الحيوية لتوعية الزراع بإحترام وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات الزراعية التي وضعتها الدولة للمحافظة على الثروة الزراعية حيث تتولى الكوادر الإرشادية كمصادر معرفية شرح تلك القوانين وضرورة تنفيذها والإقناع بجدواها

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة لاسيما وأن دراسة كل من (أحمد وآخرون : ٢٠٠١) و(السيد وآخرون : ٢٠٠١) قد أظهرت أن الإرشاد الزراعي يعتبر من أهم مصادر المعلومات والمعارف البيئية الزراعية، كما أوضحت دراسة (الغنام : ٢٠٠٠) وجود علاقة معنوية بين عدد المصادر المعرفية المبحوثين وبين درجة وعيهم البيئي ودرجة تحولهم المعافظ على البيئة وأن هناك فجوة بين القوانين والتشريعات من جهة والسلوك البيئي المبحوثين من جهة أخرى، كما أوضحت دراسة (زينب محمد : ٢٠٠٠) أن المستوى المعرفي بالتشريعات البيئية كان منخفضا بين مبحوثي الوجه البحري وأن مستوى التعرض لمصادر المعلومات البيئية كان منخفضاً بين الغالبية العظمى من مبحوثي الوجه القبلي، وتشير الدراسات والمؤلفات الى أن الأفراد يختلفون فى درجة تعرضهم لمصادر المعلومات، وذلك من حيث تفضيلهم لمصدر معين أو فى مقدار تعرضهم أو استمرارية هذا التعرض تبعا لاختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية (Ban and Hawkins 1988) ، (الكامل ١٩٨٥).

الأهداف البحثية

تمشياً مع أبعاد المشكلة البحثية يمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

١.تحديد المصادر التي يستقي منها المبحوثين معلوماتهم عن قوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية ، والأهمية النسبية لتلك المصادر من وجهة نظرهم.

٢.تحديد مستويات معرفة المبحوثين بكل من : قوانين وتشريعات حماية البيئة المدروسة، وعقوبات مخالفتها، وإدراك أهميتها، وكذا مستوى تطبيقهم لتلك القوانين والتشريعات .

٣.تحديد معنوية العلاقة بين مستويات معرفة المبحوثين بكل من: قوانين و تشريعات حماية البيئة المدروسة، وعقوبات مخالفتها، وإدراك أهميتها، وكذا مستوى تطبيقهم لتلك القوانين والتشريعات (كمتغيرات تابعة) وبين كل من الخصائص المميزة للمبحوثين (كمتغيرات مستقلة) .

٤.تحديد معوقات تنفيذ القوانين والتشريعات المدروسة من وجهة نظر المبحوثين.

الاستعراض المرجعي:

إن العناية بالبيئة أصبح ضرورة من ضروريات الحياة التي يقرها العقل والمصلحة والشرائع السماوية حيث أنها منظومة كونية خلقها الله في حالة إتزان دقيق، وهي مستقر لكل العناصر الطبيعية اللازمة لحياة الإنسان، وهي مستودع لمختلف الأنشطة التنموية والإجتماعية وهي الملاذ الذي يعيش فيه الإنسان، ولذلك يفرض (المؤتمر الدولي السادس: ١٩٩٦) على الإنسان حماية البيئة ودرأ المخاطر عنها بما ينأى بها عن التدمير.

ولقد زاد الإهتمام العالمي بمشاكل البيئة من عام ١٩٧٢ عندما دعت الأمم المتحدة إلى إنعقاد المؤتمر الأول حول البيئة بإستكهولم وصدر عنه مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثم توالت المؤتمرات العالمية لمناقشة قضايا البيئة مثل تلوث الأنهار، والجفاف والتصحر، وتلوث الهواء والتفجيرات النووية وثقب الأوزون بهدف تنسيق الجهد العالمي وتنظيمه لحماية البيئة. و تبلور الجهد العربي في هذا المجال بصدور وثيقة الإعلان العربي عن البيئة والتنمية بعد مناقشات المؤتمر الوزاري العربي في تونس ١٩٨٦ وتأكيد الإلتزام بهذه الوثيقة في مؤتمر القاهرة ١٩٩١ (عباس وآخرون :١٩٩٦) .

ولقد واجه القانون المصري بقواعده الملزمة الكثير من الأعمال والسلوكيات الضارة بالبيئة فصدرت عدة قوانين مثل قانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧ الذي يحرم إلقاء الجيف في نهر النيل، والقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة، والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨ بمنع تلوث مياه البحر، ثم القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ لحماية نهر النيل وأخيراً صدر القانون الأكثر شمولاً لحماية البيئة المصرية وهو القانون(٤) لسنة ٩٤(الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: ٩١ / ٩٢) .

مفهوم حماية البيئة :

إتجه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٧٢ تحت شعار "نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة " إلى تعريف البيئة على أنها" جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته " (الفقي : ١٩٩٩) . أما مفهوم حماية البيئة فقد ورد في المادة الأولى من القانون (٤) لسنة ١٩٩٤ بأنه " المحافظة عل مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها، والإقلال من حدة التلوث في حين جاء مفهوم فساد البيئة كوصف قرآني يقصد به ما أصاب اليابسة واليم من تلوث وفساد نتيجة لتدخل الإنسان في منظومة البيئة واستنزاف مواردها والإخلال بتوازنها (الباز : ١٩٩٦) .

ويضيف (محمود : ١٩٩٦) أن مفهوم حماية البيئة الريفية يقصد به " إتخاذ كافة الوسائل والأساليب والإجراءات التي تسهم في صيانة البيئة الريفية والحفاظ عليها من كل صور التلوث والاستنزاف ويشمل ذلك القوانين والتشريعات التي تكفل صيانة البيئة والحد من تلوثها وإستنزافها وكذلك قيام الأجهزة المعنية بدور الرقابة ونشر الوعي البيئي.

قوانين وتشريعات المحافظة على البيئة :

إن وجود نظم تشريعية بيئية تتناول كافة صور التلوث وآثاره على مختلف عناصر البيئة يضمن تكامل منظومة الحفاظ على البيئة بشرط أن تتسم تلك المنظومة بالديناميكية والمرونة (المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ٩٦ /٩٧).

ويرجع السبب وراء ضرورة وضع القوانين والتشريعات إلى زيادة الإستنزاف الحادث لموارد البيئة وكثرة الملوثات والمخلفات وخاصة في المجتمعات الريفية مثل الإعتداء على الأراضي الزراعية سواء بالتبوير أو بالبناء عليها أو تجريفها أو الإستخدام غير الرشيد للمبيدات والأسمدة الكيماوية وكذا تلويث المجاري المائية بالمخلفات الآدمية والمنزلية والحيوانية (الخولي : ١٩٩٨) ويذكر (محمود : ١٩٩٦) أن أساليب وإجراءات حماية البيئة تتمثل في ثلاث محاور رئيسية هي:

١- تنمية الوعي البيئي بما يضمن إدراك الأفراد للعلاقات والمشكلات البيئية المحيطة وفهمة لأسبابها وآثارها وكيفية التعامل معها .

٢- المشاركة الشعبية في برامج حماية البيئة .

٣- سن القوانين والتشريعات لحماية البيئة .

ويوضح (جمعية أصدقاء البيئة : ١٩٩٦) أن القانون هو قواعد السلوك الملزمة في المجتمع، وأن قانون البيئة هو فرع من فروع القانون الذي يسعى إلى إيقاف كل مسلك إنساني يؤثر على الموارد الطبيعية التي ورثها الإنسان أوالحد منها، و قانون حماية البيئة هو مجموعة من التشريعات المتفرقة التي تتفق في وحدة الهدف وهو حماية البيئة.

و توضح (الشبكة القانونية العربية) أن قانون حماية البيئة يستهدف تنظيم القواعد والآليات التي تكفل حماية البيئة من حيث تشكيل الجهات المختصة بذلك وصلاحيتها ونطاق إختصاصها والنص على جرائم البيئة وعقوبات مخالفتها بجانب القواعد الإجرائية المتعلقة بإدراة النفايات والمخلفات الضارة وتقييم الأثر البيئي.

الطريقة البحثية

أجريت هذه الدراسة في بعض قرى محافظة البحيرة بإعتبارها من أكبر المحافظات من حيث المساحة، ولكونها محافظة زراعية صناعية تتوسط محافظات الوجه البحري، وتضم تجمعات سكانية متباينة ويمر بها أحد فرعي نهر النيل، وشملت قرى الدراسة قرية بردلة بمركز كفر الدوار،

وقرية الجرن بمركز أبو حمص، وقرية الأبعادية بمركز دمنهور وتم إختيار تلك القرى عشوائياً من مجموع قرى المراكز الثلاثة.

و قد تم إستيفاء بيانات هذه الدراسة بواسطة الإستبيان بالمقابلة الشخصية من عينة عشوائية بلغت نسبتها (٧%) من مجموع الحائزين بكل قرية من القرى الثلاثة المختارة فبلغ قوامها ٢٢٣ مبحوثاً بواقع ٦٤ مبحوثاً من قرية بردلة، و٥٦ مبحوثاً من قرية الجرن، و١٠٣ مبحوثاً من قرية الأبعادية تم إختيارهم إستناداً إلى جدول الأرقام العشوائية.

وقد إستخدمت الجداول التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لعرض ومناقشة النتائج واستخدم معامل ارتباط بيرسون لتحديد معنوية العلاقة بين مجموعتي المتغيرات البحثية.

التعاريف الإجرائية

قوانين وتشريعات حماية البيئة:

ان المعنى اللغوي لكلمة قانون تعني "قاعدة مطردة منتظمة التطبيق" أما المعنى الإصطلاحي للقانون فهو "قواعد السلوك الملزمة في المجتمع" (جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية: ١٩٩٦)، والقوانين والتشريعات ذات الطبيعة البيئية هي تلك التشريعات المتعلقة بحماية البيئة المائية والهوائية والأرضية والعمرانية.

وتشير قوانين وتشريعات حماية البيئة موضوع الدراسة إلى بعض القوانين والتشريعات الوقائية التي تقي من التلوث وتحول دون إستنزاف الموارد مثل القوانين التي تتعلق بالمحرم أو المحظور من السلوك والتي تحتم على الشخص عدم القيام بعمل معين وشملت في هذه الدراسة اربعة قوانين تتعلق بالتربة الزراعية (حظر التجريف، وحظر التبوير، وحظر البناء، وحظر إقامة مصانع على الأرض الزراعية)، وستة قوانين تتعلق بمياه الري والصرف (حظر تبديد مياه الري، والإلتزام بطرق الري المرخص بها، وعدم جواز الري بإستخدام مياه الصرف إلا بترخيص عدم الصرف فى الترع، وعدم زراعة الأرز بدون ترخيص، وضرورة تطهير المصارف الخصوصية) بالإضافة إلى خمسة قوانين تتعلق بالبيئة الهوائية (حظر حرق مخلفات المزرعة، وحظر حرق القمامة، وحظر نقل مخلفات الزراعة وتخزينها على الأسطح، وحظر رش مركبات كيماوية، وحظر إستخدام مركبات ينتج عنها عادم) فضلاً عن ثمانية قوانين تتعلق بإجراءات الصحة والسلامة في تداول المبيدات الكيماوية (حظر تداول مبيدات غير مصرح بها، وحظر إستخدام عبوات المبيدات في غير أغراضها، وحظر إلقاء بقايا المبيدات والفوارغ في الترع، ومحظورات تتعلق بتخزين ورش وتقليب المبيدات، وإرتداء الملابس الواقية).

مستوى المعرفة بالقوانين والتشريعات المدروسة:

يشار إليه بمدى إلمام المبحوث بالقوانين والتشريعات المدروسة وعددها (٢٣)، ويعبر عن ذلك بقيمة رقمية تشير إلى مجموع القوانين والتشريعات التي يلم بها المبحوث حيث أعطيت (درجة) في حالة المعرفة، و (صفر) في حالة عدم المعرفة بكل من القوانين المدروسة.

مستوى المعرفة بعقوبات مخالفة القوانين والتشريعات المدروسة:

يشار إليه بمدى إلمام المبحوث بالعقوبةُ التي نص عليها القانون في حالة مخالفة السلوك المحظور الذي نص عليه القانون، أو عدم تنفيذ السلوك الذي أوجبه نص القانون ويعبر عن ذلك بقيمة رقمية تشير إلى جملة العقوبات التي يلم بها المبحوث حيث أعطيت (درجة) في حالة المعرفة، و(صفر) في حالة عدم المعرفة بكل عقوبة من عقوبات القوانين المدروسة.

مستوى إدراك أهمية القوانين والتشريعات المدروسة:

و يشار إليه بمحصلة القيم الرقمية التي تعكس رأي المبحوث في مدى أهمية القوانين والتشريعات المدروسة من حيث كونها هامة جداً (أعطيت ٣ درجات)، أو هامة لحد ما (درجتان)، أو غير هامة (درجة).

مستوى تطبيق المبحوث للقوانين والتشريعات المدروسة:

ويقصد به درجة تطبيق المبحوث للسلوكيات التي نصت عليها القوانين والتشريعات المدروسة معبراً عن ذلك بالقيم الرقمية حيث أعطيت (درجة) في حالة التطبيق، و(صفر) في حالة عدم التطبيق وعليه فإن الدرجة التي يحصل عليها المبحوث تعكس عدد القوانين التي يطبقها من مجموع القوانين المدروسة.

الوعي بالممارسات الضارة بالبيئة:

و يقصد به مدى إدراك المبحوث لثمانية عشر ممارسة من حيث كونها ضارة بالبيئة من عدمه ومعبراً عن ذلك بالقيم الرقمية حيث أعطى المبحوث (درجتان) في حالة المعرفة الصحيحة تماماً و(درجة) في حالة المعرفة الصحيحة لحد ما، و(صفر) في حالة عدم المعرفة.

المتغيرات البحثية:

صنفت المتغيرات البحثية نظرياً إلى مجموعتين ضمت الأولى المتغيرات المستقلة وهي تلك المتغيرات التي تعبر عن الخصائص المميزة للزراع المبحوثين والتي شملت: سن المبحوث، ومستواه التعليمي، وإجمالي عدد أفراد الأسرة ، وإجمالي الحيازة الأرضية، ودرجة المشاركة في مشروعات الجهود الذاتية للمحافظة على البيئة، ودرجة المشاركة في المنظمات المحلية، ودرجة الاتصال الاعلامي، ودرجة الوعي بالممارسات الضارة بالبيئة، وعدد مصادر المعلومات المتعلقة بالقوانين والتشريعات البيئة. أما المجموعة الثانية فضمت المتغيرات التابعة والمتمثلة في مستويات المعرفة بالقوانين والتشريعات المدروسة، والمعرفة بالعقوبات، وإدراك أهمية القوانين والتشريعات المدروسة، فضلاعن مستوى تطبيق المبحوثين للقوانين والتشريعات المدروسة.

الفروض البحثية:

لتحقيق الهدف البحثي الثالث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

١.توجد علاقة معنوية بين مستوى معارف المبحوثين بالقوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة.

٢.توجد علاقة معنوية بين مستوى إدراك المبحوثين لأهمية القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة و كل من المتغيرات المستقلة المدروسة.

٣.توجد علاقة معنوية بين مستوى معارف المبحوثين بعقوبات مخالفة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة.

٤.توجد علاقة معنوية بين مستوى تطبيق المبحوثين للقوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة.

ويتم إختبار تلك الفروض في صورتها الصفرية.

عرض ومناقشة النتائج البحثية

أولاً : الخصائص المميزة للمبحوثين:

إهتمت الدراسة بالوقوف على بعض الخصائص المميزة للمبحوثين كمتغيرات بحثية تفيد في توصيف عينة الدراسة من الزراع

والتي تمثل الفئة المستهدفة بالعمل الإرشادي فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة الزراعية والمحافظة عليها، وفي هذا الشأن أوضحت النتائج كما هو مبين في جدول(١) ما يلي:

- أن (٧٥,٨%) من جملة المبحوثين، يبلغ سنهم ٣٨ عاماً فأكثر وهذا يعكس ما تجمع لديهم من خبرات في مجال الزراعة وما يرتبط بها من قوانين وتشريعات، وأن (٦١%) من جملة المبحوثين أميين أو غير حاصلين على أي من الشهادات الدراسية مما يعكس محدودية قدراتهم على القراءة والكتابة، وأن (٧٩,٥%) من جملة المبحوثين الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو عليا غير متخصصين في التعليم الزراعي.

كما أوضحت النتائج أن عدد أفراد أسر المبحوثين يتراوح بين ٤ – ١٣ فرداً وأن (٧٢,٢%) منهم يقل عدد أفراد أسرهم عن ثمانية أفراد، وفيما يتعلق بإجمالي الحيازة الأرضية فقد تبين أن (٨١,٦%) من جملة المبحوثين تقل حيازتهم الأرضية عن ٣ فدان، في حين كان (٤,٩%) تبلغ حيازتهم ٥ فدان فأكثر وكان قرابة ثلثي المبحوثين (٦٧,٣%) يمتلكون ما يحوزنه من أراضي زراعية.

كما تبين أن (٦٦%) يقعون في فئة ذوي المشاركة المحدودة في المشروعات البيئية القائمة على الجهود الذاتية، كما جاء (٩٢,٤%) أيضاً في فئة المشاركة المحدودة في المنظمات المحلية بمنطقة البحث مما يعكس محدودية مشاركة هؤلاء المبحوثين إجتماعياً في قرارهم ومن ثم عدم تحملهم جزء من المسئوليات الإجتماعية تجاه مجتمعاتهم المحلية.

كما تشير بيانات جدول (١) إلى أن (٨٣,٩%) من جملة المبحوثين يقعون في فئة منخفضي ومتوسطي درجة الإتصال الاعلامي وهذا ينعكس سلبياً على فرص تعرضهم للمعلومات والمعارف المتعلقة بالقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة الزراعية و المحافظة عليها، كما تشير الأرقام إلى تدني درجة مشاركة المبحوثين في الأنشطة الإرشادية المنفذة في قراهم مما يفقد هؤلاء الزراع المبحوثين لمصدر معرفي فعال قد يسهم كثيراً في التوعية بتلك القوانين والتشريعات ويولد الاهتمام بها في نفوس وعقول هؤلاء المبحوثين.

جدول (١) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للخصائص المميزة لهم (المتغيرات المستقلة)

الخاصية	عدد	%	الخاصية	عدد	%
فئات السن			فئات إجمالي الحيازة الأرضية		
أقل من ٣٨	٥٤	٢٤,٢	أقل من ٧٢ قيراط	١٨٢	٨١,٦
٣٨ – اقل من ٥٧	١١٣	٥٠,٧	٧٢ – اقل من ١٢٠	٣٠	١٣,٥
٥٧ فأكثر	٥٦	٢٥,١	١٢٠ فأكثر	١١	٤,٩
المستوى التعليمي			نوعية الحيازة الأرضية		
أمي	٨٣	٣٧,٢	ملك	١٥٠	٦٧,٣
يقرأ و يكتب	٥٣	٢٣,٨	إيجار	٥٠	٢٢,٤
حاصل على الإبتدائية	٥	٢,٢	مشاركة	٢٣	١٠,٣
حاصل على الإعدادية	٤	١,٨	فئات المشاركه في المشروعات البيئيه		
حاصل على الثانوية	٦٤	٢٨,٧	محدودة (أقل من ٩ درجة)	١٤٧	٦٦,٠
حاصل على شهادة جامعية	١٤	٦,٣	متوسط (٩ – اقل من ١٥)	٤٩	٢٢,٠
التخصص الدراسي ن = ٧٨			مرتفع (١٥ فأكثر)	٢٧	١٢,٠
زراعي	١٦	٢٠,٥	فئات المشاركة في المنظمات المحلية		
غير زراعي	٦٢	٧٩,٥	محدودة (أقل من ٣ درجة)	٢٠٦	٩٢,٤
فئات إجمالي عدد أفراد الأسرة			متوسط (٣ – اقل من ٥)	١١	٤,٩
أقل من ٨	١٦١	٧٢,٢	مرتفع(٥ فأكثر)	٦	٢,٧
٨ – اقل من ١٢	٤٠	١٧,٩	فئات الإتصال الإعلامي		
١٢ فأكثر	٢٢	٩,٩	منخفضة (أقل من ١٣ درجة)	١٢١	٥٤,٣
فئات المشاركة في الأنشطة الإرشادية			متوسط (١٣ – اقل من ٢٢)	٦٦	٢٩,٦
منخفضة (أقل من ٢٤ درجة)	١٥٦	١٥٦	مرتفع (٢٢ فأكثر)	٣٦	١٦,١
متوسط (٢٤ – اقل من ٤٢)	٥١	٥١	فئات الوعي بالممارسات الضارة بالبيئة		
مرتفعة (٤٢ فأكثر)	١٦	٧,١	منخفضة (أقل من ٢٣ درجة)	٣	١,٤
تعدد مصادر المعلومات			متوسط (٢٣ – اقل من ٣٠)	٧	٣,١
١ – ٥ مصدر	١١٠	٤٩,٣	مرتفع (٣٠ فأكثر)	٢١٣	٩٥,٥
٦ – ٨ مصدر	٩٢	٤١,٣			
٩ مصادر فأكثر	٢١	٩,٤			

ثانياً : الأهمية النسبية لمصادر معلومات المبحوثين المتعلقة بالقوانين و التشريعات المدروسة:

إن تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة لابد وأن يرتبط بإستخدام وسائل وأساليب زراعية غير تقليدية وهذا يتطلب نوعاً من التغيير المستمر لنظام إستغلال المزارعين لمزارعهم ومواردهم مما يستدعي العمل على إكسابهم معارف ومهارات تؤهلهم لتطوير أحوالهم المزراعية والمعيشية وهنا تبرز أهمية مصادر المعلومات كاشكال هامة من التعليم المستمر لمقابلة الإحتياجات التعليمية الزراعية للزراع (أندراوس : ١٩٩٥)، ولقد أوضحت النتائج أن (٤٩,٣%) من جملة المبحوثين يستقون معارفهم و معلوماتهم عن القوانين و التشريعات المدروسة و الخاصة بحماية البيئة الزراعية من مصادر يتراوح عددها بين(١ – ٥) مصدراً معرفياً، في حين كان (٤١,٣%) آخرون يستقون معارفهم من (٦– ٨) مصادر مما يشير إلى تعدد وتنوع تلك المصادر التي يرجع إليها هؤلاء المبحوثين لاستيفاء معلوماتهم عن القوانين والتشريعات المدروسة مما يزيد من فرص تكامل وتنوع تلك المعلومات حيث تشير بيانات جدول(٢) إلى أن تلك المصادر قد شملت خمسة عشرة مصدراً جمعت ما بين المصادر الشخصية وكان أبرزها وفقاً لنسبة تكراراتها مدير الجمعية الزراعية والمرشد الزراعي والأهل والأقارب والخبرة الشخصية، والمصادر الجماعية وكان أبرزها الندوات والإجتماعات الإرشادية، والمصادر الجماهيرية وكان أبرزها البرامج التلفزيونية التي تتناول تلك القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة الزراعية.

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقاً لنوعية مصادر معلوماتهم عن القوانين والتشريعات المدروسة

مصدر المعلومات	تكرار	%
مصادر شخصية		
مدير الجمعية الزراعية	٢٠٠	٨٩,٧
المرشد الزراعي	١٩٧	٨٨,٣
الأهل و الأقارب	١٨٨	٨٤,٣
الخبرة الشخصية	١٦٤	٧٣,٥
مهندس المكافحة	٥٩	٢٦,٥
تجار البذور و الأسمدة	٢٠	٩,٠
إمام المسجد	١٧	٧,٦
دكتور الوحدة الصحية بالقرية	١٣	٥,٨
مهندس حماية الأراضي	٦	٣,٠
مهندس الري	٥	٢,٠
المصادر الجماعية		
الندوات و الإجتماعات الإرشادية	٦	٣,٠
المصادر الجماهيرية		
البرامج التليفزيونية	١٦٤	٧٣,٥
البرامج الإذاعية	٩١	٤٠,٨
الصحف و المجلات	٧٤	٣٣,٢
المطبوعات الإرشادية	٥١	٢٢,٢

وإستنادا إلى إسلوب الأوزان المرجحة الذي يعتمد على ترتيب أهمية كل مصدر بالنسبة لباقي المصادر من وجهة نظر المبحوث، وأعداد المتعرضين لكل مصدر فقد أوضحت النتائج المبينة في جدول(٣). أن المرشد الزراعي يأتي في المرتبة الأولى يليه مدير الجمعية التعاونية الزراعية، ثم الأهل والجيران في المرتبة الثالثة، ثم البرامج التلفزيونية في المرتبة الرابعة حيث تبلغ القيم المرجحة لتلك المصادر ١٠٢٤ ، ٨٣٩، ٥٥٨، ٣٣٣درجة على نفس الترتيب . ويعكس هذا الترتيب أهمية المرشد الزراعي ومدير الجمعية الزراعية كمصادر للمعلومات المتعلقة بالقوانين والتشريعات المدروسة حيث تفيد الزيارات المكتبية والحقلية التي تتم بين المبحوثين وهذين المصدرين في تحقيق إتصال شخصي مباشر مقنع يكسب الزراع الثقة في المعلومات نظراً للعلاقات الإجتماعية التي تربط الزراع بتلك المصادر المعرفية، ويعكس إحتلال الأهل والجيران المركز الثالث أهميتهم كمصدر معرفي يفيد في تبادل وإقتسام الخبرات والمعارف وتغيير الأنماط السلوكية بما يحافظ على البيئة الزراعية التي تمثل بيئة العمل والحياة الطبيعية لهؤلاء المبحوثين.

جدول (٣) يوضح الأهمية النسبية لمصادر معلومات المبحوثين المتعلقه بالقوانين والتشريعات المدروسة

المصدر	الوزن المرجح	الترتيب
المرشد الزراعي	١٠٢٤	الأول
مدير الجمعية الزراعية	٨٣٩	الثاني
الأهل و الجيران	٥٥٨	الثالث
البرامج التلفزيونية	٣٣٣	الرابع
الخبرة الشخصية	٣٠٠	الخامس
الصحف و المجلات	١٣٠	السادس

وتؤكد بيانات جدول(٤) على أن مدير الجمعية الزراعية، والمرشد الزراعي هما أبرز مصادر المعلومات التي يستقي منها النسبه الأكبر من المبحوثين معارفهم عن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة الأرضية والهوائية والري والصرف، في حين كانت الخبرة الشخصية والمرشد الزراعي هما أبرز مصادر المعلومات المتعلقة بقوانين تداول المبيدات، كما تشير بيانات نفس الجدول إلى وجود ابعض المصادر المتخصصة وفقاً لنوعية القوانين والتشريعات المدروسة مثل مهندس حماية الاراضى كمصدر معرفي لقوانين حماية البيئة الأرضية (الأراضي الزراعية) ومهندس الري كمصدر معرفي لقوانين الري والصرف، ومهندس المكافحة كمصدر معرفي لقوانين تداول المبيدات، ووزارة الصحة كمصدر معرفي للقوانين المتعلقة بحماية البيئة الهوائية غير أن تكرارات هذه المصادر كانت متدنية للدرجة التي تظهر محدودية دورها في التوعية بتلك القوانين والتشريعات على إختلاف نوعياتها على الرغم من أهمية تلك المصادر المعرفية في التوعية بالقوانين والتشريعات المدروسة كلاً في مجال تخصصة.

جدول(٤) توزيع مصادر المعلومات وفقاً لنوعية القوانين والتشريعات المدروسة

نوعيه القوانين / المصدر	قوانين البيئة الأرضية		قوانين الري و الصرف		قوانين تداول المبيدات		قوانين البيئة الهوائية	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
مدير الجمعية	١٢٢	٥٧,٧	٩٤	٤٢,٢	٨٠	٣٥,٥	١٠٩	٤٨,٩
المرشد الزراعي	١٠٦	٤٧,٥	٩٩	٤٤,٤	٩٧	٤٣,٥	١٠٢	٤٥,٧
الخبرة الشخصية	٨٧	٣٩,٥	٩٢	٤١,٣	١٠٣	٤٦,٢	٩٧	٤٣,٥
وسائل الإعلام	٥٦	٢٥,١	٣١	١٤,٠	٣٠	١٣,٥	٥١	٢٢,٩
الأهل و الجيران	٤٧	٢١,١	٣٩	١٧,٥	٤١	١٨,٤	٣٣	١٤,٨
مهندس حماية الأراضي	١٦	٧,٢	–	–	–	–	–	–
مهندس الري	–	–	٢٤	١٠,٨	–	–	–	–
مهندس المكافحة	–	–	–	–	٦	٢,٧	–	–
وزارة الصحة	–	–	–	–	٥	٢,٤	٩	٤,١

ثانياً : مستوى معارف المبحوثين بقوانين و تشريعات حماية البيئة الزراعية وعلاقاته الإرتباطية بالمتغيرات المدروسة:

أوضحت النتائج جدول(٥) أن(٦٥%) من جملة المبحوثين تراوحت مستوياتهم المعرفية بقوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية المدروسة ما بين منخفضة ومتوسطة، وهذا يفتح المجال أمام العاملين الإرشاديين لتزويد هؤلاء الزراع بما يحتاجون من معارف في هذا المجال.

وتشير البيانات الواردة في جدول(٩) إلى وجود علاقة إرتباطية طردية مغزوية عند المستوى الإحتمالي (٠,٠١) بين المستوى المعرفي للمبحوثين بقوانين حماية البيئة الزراعية المدروسة وكل من متغيرات: مستوى الإتصال الإعلامي للمبحوثين، ووعيهم بالممارسات الضارة بالبيئة، ومستوى معارفهم بعقوبات مخالفة قوانين حماية البيئة الزراعية المدروسة حيث بلغت معاملات الإرتباط البسيط (٠,٢٥٣ ، ٠,٢٢٩ ، ٠,٣٠٩) على نفس الترتيب وهذا يعكس إيجابية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تنمية الوعي البيئي بالقوانين البيئية.

جدول (٥) توزيع المبحوثين وفقاً لفئات المستويات المعرفية بقوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية المدروسة

فئات المستوى المعرفي(درجه)	عدد	%
منعدم	٢	٠,٩
منخفض (أقل من ١١)	٥٧	٢٥,٥
متوسط(١١ – أقل من ١٧)	٨٨	٣٩,٥
مرتفع(١٧ فأكثر)	٦٦	٣٤,١
المجموع	٢٢٣	١٠٠

*تراوحت القيمة المتعلقة المعبرة عن المستوى المعرفي للمبحوثين بقوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية المدروسة بين ٤ – ٢٣ درجة .

ثالثاً : مستوى معارف المبحوثين بعقوبات مخالفة القوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية وعلاقاته الارتباطية بالمتغيرات المدروسة:

أشارت النتائج الموضحة بجدول(٦) الي أن (٤٢,١%) من جملة المبحوثين يتراوح مستوى معرفتهم بعقوبات مخالفة قوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية المدروسة بين منعدم وضعيف، في حين بلغت نسبة من يتسمون بمستوى معرفي مرتفع(١٣,٩%) فقط الامر الذي يبرز أن(٨٦%) من المبحوثين إما لديهم إحتياج كلي أو جزئي للمعارف المتعلقة بعقوبات مخالفة تلك القوانين المدروسة حتى يكون ذلك دافعاً لعدم المخالفة ومن ثم المحافظة على البيئة الزراعية.

جدول(٦) توزيع المبحوثين وفقاً لفئات مستوياتهم المعرفية بعقوبات مخالفة القوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية المدروسة.

فئات المستوى المعرفي(درجه)	عدد	%
منعدم(صفر)	٩	٤,٠
منخفض (أقل من ٩)	٨٥	٣٨,١
متوسط(٩ – أقل من ١٦)	٩٨	٤٤,٠
مرتفع(١٦ فأكثر)	٣١	١٣,٩
المجموع	٢٢٣	١٠٠,٠

*تراوحت القيم الفعليه المعبرة عن مستوى معارف المبحوثين بعقوبات مخالفة قوانين وتشريعات حماية البيئة المدروسة بين ١ – ٢٣ درجة.

ومن ناحية أخرى أوضحت النتائج المبينة في جدول(٩) أن هناك علاقة إرتباطية طرديه معنوية عند المستوى الإحتمالي (٠,٠١) بين المستوى المعرفي للمبحوثين بعقوبات مخالفة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة الزراعية المدروسة وكل من متغيرات: المشاركة في الانشطة الإرشادية، ومستوى المعرفة بالقوانين المدروسة، ومستوى إدراك أهميتها، ومستوى تطبيقهم لها، حيث بلغت قيم معامل الإرتباط لكل منها (٠,١٧٤ ، ٠,٣٠٥ ، ٠,٢٠٦ ، ٠,٢٥٤) على نفس الترتيب، بينما كانت العلاقة معنوية عند المستوى الاحتمالي(٠,٠٥) مع متغير الإتصال الإعلامي، و معنوية عكسيه عند نفس المستوى الإحتمالي مع متغير إجمالي عدد أفراد الاسرة حيث بلغ معامل الإرتباط (- ٠,١٦٧) وتعكس تلك النتائج مدى تكامل وترابط أبعاد السلوك المتعلق بالقوانين من حيث المعرفة بها، وبعقوبات مخالفتها، وإدراك مدى أهميتها ومن ثم تطبيقها، فضلاً عن أهمية الأجهزة المعنية بالتوعية بتلك القوانين وعقوبات مخالفتها مثل أجهزة الإعلام، والإرشاد الزراعي.

رابعاً : مستوى إدراك المبحوثين لأهمية قوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية وعلاقاته الإرتباطية بالمتغيرات المدروسة:

أظهرت النتائج الموضحة بجدول(٧) أن (٧٤%) من جملة المبحوثين كانوا أكثر إدراكاً لأهمية القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة الزراعية المدروسة في حين كان باقي المبحوثين ونسبتهم (٢٦%) يتسمون بمستوى إدراكي منخفض أو متوسط الأمر الذي يشير إلى إرتفاع مستوى الحس العقلي بأهمية تلك القوانين وإنعكاساتها على البيئة الزراعية المحيطة بهؤلاء المبحوثين.

جدول (٧) توزيع المبحوثين وفقاً لفئات إدراكهم لأهمية قوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية المدروسة.

فئات مستوى الإدراك (درجة *)	عدد	%
منخفض (أقل من ٥٥)	٢٢	٩,٩
متوسط (٥٥ – أقل من ٦٣)	٣٦	١٦,١
مرتفع (٦٣ فأكثر)	١٦٥	٧٤,٠
المجموع	٢٢٣	١٠٠,٠

* تراوحت القيم الفعلية المعبرة عن مستوى إدراك المبحوثين لأهمية القوانين والتشريعات المدروسة بين ٤٦ – ٦٩ درجة.

ومن ناحية أخرى تشير نتائج جدول (٩) إلي وجود علاقة إرتباطية عكسية مغزوية عند المستوى الإحتمالي (٠,٠٥) وبين مستوى إدراك المبحوثين لأهمية القوانين والتشريعات المدروسة وكل من: متغيري السن، وجملة الحيازة الأرضية الزراعية حيث بلغت قيم معامل الإرتباط(-٠,١٦٢، – ٠,١٤٦) على نفس الترتيب، في حين كانت العلاقة مغزوية طردية عند نفس المستوى الإحتمالي مع متغيري المستوى التعليمي، والإتصال الإعلامي حيث بلغت قيم معامل الارتباط (٠,١٦٩ ، ٠,١٥٣) على نفس الترتيب، بينما كانت العلاقة طردية مغزوية عند المستوى الإحتمالي(٠,٠١) مع متغيري إجمالي عدد أفراد السرة ، ومستوى معرفة المبحوثين بعقوبات مخالفة القوانين والتشريعات المدروسة.

خامساً : مستوى تطبيق المبحوثين لقوانين وتشريعات حماية البيئة الزراعية وعلاقاته بالمتغيرات المدروسة.

أوضحت النتائج كما هو مبين في جدول(٨) أن ثلثي المبحوثين(٦٦,٨%) كان مستوى تطبيقهم للقوانين والتشريعات المدروسة مرتفعا، وقد يرجع ذلك إلى إدراك النسبة الأكبر من الزراع المبحوثين لأهمية تلك القوانين والتشريعات، فضلاً عن تلقائية التطبيق كموروثات ثقافية على الرغم من تدني مستوى المعرفة بتلك القوانين والتشريعات وتدني مستوى المعرفة بعقوبات مخالفتها

جدول (٨) توزيع المبحوثين وفقاً لفئات مستوى تطبيقهم للقوانين والتشريعات المدروسة

فئات مستوى التطبيق (درجة *)	عدد	%
منخفض (أقل من ١٢)	٦	٢,٧
متوسط (١٢ – أقل من ١٨)	٦٨	٣٠,٥
مرتفع (١٨ فأكثر)	١٤٩	٦٦,٨
المجموع	٢٢٣	١٠٠,٠

* تراوحت القيم الفعلية المعبرة عن مستوى تطبيق المبحوثين للقوانين والتشريعات المدروسة بين٥–٢٣ درجة.

ومن ناحية أخرى أوضحت بيانات جدول(٩) وجود علاقة إرتباطية طردية مغزوية بين مستوى تطبيق المبحوثين للقوانين والتشريعات المدروسة وكل من متغير الإتصال الإعلامي عند المستوى الإحتمالي (٠,٠٥)، ومتغير مستوى المعرفة بعقوبات مخالفة تلك القوانين والتشريعات عند المستوى الإحتمالي (٠,٠١) حيث بلغت قيم معاملات الإرتباط لتلك العلاقتين(٠,١٤٥ ، ٠,٢٥٤) على نفس الترتيب. وهذا يعكس أن المعرفة بالعقوبات قد يكون الدافع نحو التطبيق وعدم المخالفة.

جدول(٩) مصفوفة قيم معاملات الإرتباط البسيط للعلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المدروسة.

المتغيرات التابعه / المتغيرات المستقلة	مستوى المعرفة بالقوانين والتشريعات Y1	مستوى المعرفة بعقوبات مخالفة القوانين والتشريعات Y2	مستوى إدراك أهمية القوانين والتشريعات Y3	مستوى تطبيق القوانين والتشريعات Y4
السن X1	٠,٠٣٥	-٠,٠٢٦	-٠,١٦٢*	٠,٠٥٢
المستوى التعليمي للمبحوث X2	٠,٠٤٣	٠,٠٦٣	٠,١٦٩*	٠,٠٣٣
إجمالي عدد أفراد الأسرة X3	٠,٠٢٤	-٠,١٦٧*	-٠,٢٠١**	-٠,٠٥٥
إجمالي الحيازة الأرضية المزرعية X4	٠,٠٢٨	-٠,٠٩٣	-٠,١٤٦*	-٠,٠٧٠
مستوى المشاركة في المشروعات البيئية X5	-٠,١١٢	٠,٠٤٧	-٠,٠٤٢	-٠,٠٠٩
مستوى المشاركة في المنظمات المجتمعية X6	٠,٠٢١	٠,٠٢٥	-٠,٠٦٨	٠,٠٩٩
مستوى الإتصال الإعلامي X7	٠,٢٥٣**	٠,١٦٨*	٠,١٥٣*	٠,١٤٥*
مستوى المشاركة في الأنشطة الإرشادية X8	٠,٢٢٩**	٠,١٧٤*	٠,٠٣٩	٠,٠٦٩
الوعي بالممارسات الضارة بالبيئة X9	-٠,٠١٥	٠,٠٨٠	٠,٠٥٥	-٠,٠٧٠
تعدد مصادر المعلومات المتعلقة بالقوانين و التشريعات X10	٠,٠٩٥	-٠,٠٤٧	٠,٠٤١	-٠,٠٢٣
مستوى المعرفة بالقوانين و التشريعات	١,٠	٠,٣٠٥**	٠,٠٨٦	٠,٠٩٣
مستوى المعرفة بعقوبات مخالفة القوانين و التشريعات	٠,٣٠٥**	١,٠	٠,٢٠٦**	٠,٢٥٤**
مستوى إدراك أهمية القوانين و التشريعات	٠,٠٨٦	٠,٢٠٦**	١,٠	٠,١١٤
مستوى تطبيق القوانين و التشريعات	٠,٠٩٣	٠,٢٥٤**	٠,١١٤	١,٠

* معنوي عند المستوى الإحتمالي(٠,٠٥) ** معنوي عند المستوى الإحتمالي (٠,٠١)

سادساً : معوقات تنفيذ القوانين والتشريعات المدروسة من وجهة نظر المبحوثين:

تم التعرف على وجهات نظر المبحوثين حول المعوقات التي تحول دون تنفيذ القوانين والتشريعات المدروسة فأوضحت النتائج كما هو مبين في جدول (١٠) أن أكثر من(٦٠%) من جملة المبحوثين يعتبرون أن: قلة الوعي بخطورة مشكلات البيئة، وتعدد جهات تنفيذ تشريعات البيئة، وغياب المشاركة الأهلية، وغياب السند القانوني للدور الإرشادي البيني، وقصور القانون في تناولة لبعض صور التلوث أو تغليظ العقوبة على الممارسات السيئة تمثل معوقات أمام تنفيذ القوانين والتشريعات التي من شأنها حماية البيئة الزراعية والمحافظة عليها، وتجمعت آراء(٨٥,٦%) من جملة المبحوثين حول إعتبار غياب شرطة متخصصة للبيئة على غرار شرطة المسطحات أو شرطة السياحة وغيرها أحد معوقات تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة الزراعية مما يعكس أهمية هذه الشرطة المتخصصة لتنفيذ هذه القوانين والتشريعات لحماية البيئة من وجهة نظر المبحوثين المعايشين للبيئة الريفية وإنعكاسات ممارسات الزراع عليها.

جدول(١٠) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم في معوقات تنفيذ القوانين والتشريعات المدروسة.

العبارة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الإفتقار إلى الوعي بخطورة مشكلات التلوث	١٥١	٦٧,٧	٤٢	١٨,٨	٣٠	١٣,٥
تعدد الجهات المكلفة بتنفيذ التشريعات البيئية	١٥٣	٦٨,٦	٤٨	٢١,٥	٢٢	٩,٩
معالجة قضايا البيئة بعيداً عن المشاركة الأهلية	١٥٣	٦٨,٦	٣٨	١٧,٠	٣٢	١٤,٤
عدم وجود تنظيم قانوني رسمي لمزاولة مهنة الإرشاد البيئي	١٣٨	٦١,٩	٥٢	٢٣,٠	٣٣	١٥,١
غياب شرطة البيئة	١٩١	٨٥,٦	٢١	٩,٤	١١	٤,٩
وجود بعض صور التلوث البيئي لم يتناولها القانون بنصوص خاصة	١٥٠	٦٧,٣	٥٠	٢٢,٤	٢٣	١٠,٣
عدم تناسب الغرامة أو العقوبة مع حجم الضرر	١٤١	٦٣,٢	٦٣	٢٨,٣	١٩	٨,٥
عدم كفاءة الكوادر المعنية بتطبيق القوانين وتشريعات حماية البيئة	١٣٣	٥٩,٦	٦٣	٢٨,٣	٢٧	١٢,١
نقص الرقابة الأهلية على المخالفات البيئية	١٣٠	٥٨,٣	٦٧	٣٠,٠	٢٦	١١,٧
قصور التناول الإعلامي لقضايا و قوانين البيئة	١١٨	٥٢,٩	٧٦	٣٤,١	٢٩	١٣,٠

المراجع

أحمد، عبد الحميد إبراهيم & حنان عبد الحليم: " أثر البرنامج التلفزيوني (سر الأرض) في التوعية بالمحافظة على الأرض الزراعية" – المؤتمر الخامس للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي – آفاق وتحديات الإرشاد الزراعي في مجال البيئة – القاهرة – ٢٠٠١.

أندراوس، مكرم شفيق: "دراسة تحليلية لمصادر المعلومات الزراعية لدي زراع مركز إدكو في محافظة البحيرة" رسالة ماجستير – قسم الإرشاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٥.

الباز، داود(دكتور): "معالجة مشكلة الضوضاء في فرنسا ومصر "دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية – دار النهضة العربية – ١٩٩٦.

جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية: "الدليل المبسط لتشريعات حماية البيئة والصحة في مصر – وكيفية الإستناد إليها" الطبعة الأولى – مطابع الفن – الإسكندرية – ١٩٩٦ .

الخولي، الخولي سالم (دكتور): "المشكلات الإجتماعية بالريف" مصر للخدمات العلمية – القاهرة – ١٩٩٨ .

زينب علي علي محمد: "دراسة مقارنة للتعامل مع المخلفات المزرعية وغير المزرعية المتواجدة لدى الريفيات ببعض قرى الوجهين البحري والقبلي" معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية – نشرة بحثية رقم ٥٤ – ٢٠٠٠ .

السيد، أحمد حبشي & محمد أحمد السيد & حمدي العزازي: "الوعي البيئي لبعض زراع الخضر لترشيد إستخدام الكيماويات الزراعية بمحافظة الشرقية" المؤتمر الخامس للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي – آفاق و تحديات الإرشاد الزراعي في مجال البيئة – القاهرة – ٢٠٠١ .

العادلي، أحمد السيد(دكتور) : "أساسيات علم الإرشاد الزراعي" دار المطبوعات الجديدة–الإسكندرية – ١٩٧٢ .

عباس، مصطفى عبد اللطيف & رضا عبد الخالق أبو حطب & محمود عبد الرحمن محمود: "الموارد الطبيعية، البيئة والنظام البيئي، منظمة الأغذية والزراعة" صندوق الأمم المتحدة للسكان – مشروع دمج الثقافة السكانية في الإرشاد الزراعي – ١٩٩٩ .

علي، إسماعيل عبد الفتاح (دكتور): "التأثيرات البيئية والإجتماعية المتبادلة للنشاط الزراعي في الريف المصري "المؤتمر الخامس للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي – آفاق و تحديات الإرشاد الزراعي في مجال البيئة – إبريل ٢٠٠١.

الغنام، عادل فهمي محمود: "الوعي والسلوك البيئي للمزارعين" رسالة دكتوراة – قسم المجتمع الريفي – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية – ٢٠٠١.

الفقي، محمد عبد القادر: "البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث" الهيئة العامة المصرية للكتاب – القاهرة – ١٩٩٩.

القصاص، محمد عبد الفتاح (دكتور): " نظرة إلى المستقبل، الإنسان والبيئة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – المطبعة العربية الحديثة – القاهرة – ١٩٧٨.

المؤتمر الدولي السادس: " حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة " – ١٩٩٦.

المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية: "السلوكيات وعلاقاتها بصحة المواطن "المجالس القومية المتخصصة – الدورة السابعة عشر ١٩٩٦ / ١٩٩٧ .

محروس، فوزي نعيم & أحمد جمال الدين وهبة: "الموارد الطبيعية" منظمة الأغذية و الزراعة – صندوق الأمم المتحدة للسكان – مشروع دمج الثقافة السكانية في الإرشاد الزراعي – ١٩٩٦.

محمد إبراهيم العزبي & أحمد فوزي ملوخية: "تحليل مساري لبعض محددات المشاركة التطوعية في مشروعات حماية البيئة في قريتين مصريتين" – بحث منشور – مجلة العلوم الزراعية – جامعة المنصورة – المجلد(٣٠) العدد(٧) يوليو ٢٠٠٥.

محمود، محمود عبد الرحمن: "التشريع وحماية البيئة الريفية – الموارد الطبيعية" منظمة الأغذية والزراعة – صندوق الأمم المتحدة للسكان – مشروع دمج الثقافة السكانية في الإرشاد الزراعي – ١٩٩٦.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: "مجموعة تشريعات حماية البيئة من الثلوث الأجزاء الأول والثاني والرابع أعوام ١٩٩١ / ١٩٩٢ .

الكامل، فرج: تأثير وسائل الاتصال و التغير الاجتماعي – دار الفكر العربي – ١٩٨٥

Ban, V., and Hawkins, H. (1988): Agricultural Extension. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Odum,E.P.(1985): Ecology The Link Between The Natural And The Social Sciences, HOLT Rinehart and Winston, New York, USA.

World Bank, (1978): Environmental Consideration from the Industrial Development Sector, Washigton D.C.,USA.

SOURCES OF FARMERS' INFORMATION ABOUT AGRICULTURAL _ENVIRUNMENTAL PROTECTION LAWS & LEGISLATIONS AND FACTORS ASSOCIATED WITH LEVELS OF FARMERS' APPLICATIONS & KNOWLEDGE OF THESE LAWS IN SOME VILLAGES AT EL-BEHIRA GOVERNORATE.

El-sawy Mohamed Anwar
Faculty of Agriculture
Alexandria University

Safaa Ahmed F. El-bindary
Institute of Agriculture
Extention and Rural Development, Egypt

ABSTRACT

The main objective of this study was two folds: First, to determine the sources of farmers' information about agricultural environmental protection laws & legislations characteristics. Second, to determine the relationship between some of the interviewed farmers' characteristics and the levels of their knowledge & implementation of these laws. The necessary data were collected by using an elaborately designed and pre-tested questionnaire through interviewing 223 farmers in the selected villages. Main statistical methods used for data analysis included frequencies, percentages, mean and simple correlation coefficient.

The findings of the study showed that majority of the respondents had middle and high levels of knowledge & applications and perceptions of Agriculture Environmental protection laws, the findings also indicate the correlation significant between the dependent variables and variable of media communication.